

الأطروحة بحالتها الراهنة مليئة بالإحالات الوهمية....اقتباسات من الذكاء الاصطناعي...يتم نسبتها لمجموعة من المراجع المتكررة على امتداد الأطروحة وهناك غياب فاضح للأمانة العلمية

ضعف التحليل والمناقشة

يجب توحيد صيغة التوثيق أسفل الصفحات

يجب مراجعة الأطروحة من أول كلمة...والتأكد من كافة المراجع..وإضافة مراجع جديدة حقيقية وفقه منسوب لأصحابه الحقيقيين.

حتى النصوص القانونية يجب مراجعتها والتأكد منها ومن تحليلها

من خلال تحليل أولي بسيط

تبين بالدليل القاطع الكتابة بالذكاء الاصطناعي ، ووجود مراجع غير حقيقية (مختلفة)، ومراجع أخرى مشكوك في صحتها بسبب التناقض الصارخ في بياناتها، فضلا عن اضطراب المنهج والتوثيق والمعلومات ، ونفصلها لك على النحو الآتي:

١. المراجع غير الحقيقية (المختلفة تماماً)

هذه المراجع تم ابتكارها وتوليدها في النص، ولا وجود لها في الواقع البحثي بهذا الشكل، وتظهر كالتالي:

• دراسة (قاسم / غاسم، ٢٠٢٢م): "دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة الإلكترونية".

○ مكان الورود في النص: وردت مرة باسم "قاسم" ومرة باسم "غاسم".

○ : البحث في الفهارس الأكاديمية عن أطروحة أو دراسة بهذا الاسم والترتيب اللفظي الدقيق تحت اسم "غاسم" لم يسفر عن أي أصل. الخلط الهجائي الكهذا (قاسم ضد غاسم) مع ثبات العنوان يشير إلى أن المرجع تم توليده عشوائياً أو نقله من مسودة غير مدققة، وهو غير حقيقي بالصيغة المطروحة.

-العلي، عبدالعزيز عبدالناصر. (2024) الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية الإلكترونية. مرجع وهمي

ص ١٣ إسماعيل، م. ش. (٢٠٢٣). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية. بحث منشور

• البحث منشور ٢٠٢٥. DOI:

• [10.57072/ar.v6i1.159](https://doi.org/10.57072/ar.v6i1.159)

بلال، ف. (٢٠٢٣). دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة (ص ١١

العرشاني عيسى..... هو علي. ص ١٧

فاطمة ، المرجع الكامل الذي تشير إليه هو رسالة ماجستير للباحثة فاطمة عبد العزيز حسن أحمد بلال بعنوان: "دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة أمام القضاء: دراسة مقارنة مع النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر". تمت مناقشة هذه الدراسة في كلية القانون بجامعة قطر عام ٢٠٢٣.

٥ ص ٨١ خليل، م. س. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية قانونية،

٥ ص ٨٩. الحربي، أ. (٢٠١٩). مدى إمكانية الاعتراف بالشخصي القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة علمية

○ جابر عبد الله (د.ت). المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام. بحث منشور في مجلة العدالة. المحكمة الدستورية العليا، مصر.

○ بحث مزيف تماما

○ ص ١٠٠ حمادي، ع.

○ (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية قانونية، بحث مزيف ص ١١٥.

○ رجب، عمر سيد. (٢٠٢٣م). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ٥(٢)، ص ١٧٨.

○ بينما هو رجب، ياسر محمد عبدالسلام المجلة القانونية مج ٢٤ع ٢٠٢٣

○ ص ١١٨. عبد الرحمن، مريم خالد. (د.ت). أنظمة الحوكمة الرقمية وضوابط حماية البيانات في القطاع القانوني. مجلة دراسات الإدارة والقانون، ١(١)، ص ٦٧

○ لا أثر له

ص ١٣٥ حمدان، عبد الرحمن. (٢٠٢٣م). التحيز الثقافي في نماذج الذكاء الاصطناعي وأثره على التطبيقات العربية. مجلة الحوسبة العربية، ٥(٢)، ص ٨٨ لا أثر له

. المراجع المبتورة والمجهولة (Placeholders)

هذه الفئة تُعد أخطر من المراجع المختلقة؛ لأنها تكشف أن الباحث ترك "هياكل فارغة" أو استخدم نصوصاً مولدة لملء الفراغ ولم يقدّم بتعبئتها، مما يجعلها مراجع وهمية في المتن:

• "أشار د. محمد بعض الباحثين" / "أحد الباحثين في دراسته":

- صيغة التوثيق هذه لا تنتمي لأي مدرسة علمية (لا APA ولا هارفارد ولا غيرها). كتابة اسم "د. محمد" متبوعاً بعبارة "بعض الباحثين" أو ترك الفراغ هكذا يثبت أن المرجع غير موجود، وأن النص صيغ بالية توليد حر لم يتم تدقيقها.
- ص ٢٨ عائشة الأمين البحث لعام ٢٠٢٦ وليس ٢٠٢٥
- ص ٢٩ البحث منشور في مجلة وليس في مؤتمر ويضعه من دون تاريخ
- ٢٠٢٥ — محمود. سيد أحمد، وعناني. مريم عماد. الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج. ٢٢. ع. ٢٢.
- ص ٣٨ العلي ع. ع. ومن دون أي تفاصيل بينما البحث هو
- : "الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية"، وهو دراسة قانونية أكاديمية قيمة من إعداد الباحثة د. سعاد حسني محمد علي (مدرس بكلية الحقوق، جامعة عين شمس)، ونُشر في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية. [١، ٢]
- ص ٣٩ إسماعيل، م. ش. (٢٠٢٣). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية. بحث منشور من دون تفاصيل
- . محمد شحادة إسماعيل ٢٠٢٥
- إسماعيل م. (٢٠٢٥). تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية. الباحث العربي، ٦(١)، ٤٧-٧٢. <https://doi.org/10.57072/ar.v6i1.159>
- ص ٤٠
- حمادي، ع. (٢٠٢٢). المسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي. مجلة علمية قانونية،
- ص ٤٠ فاطمة بلال رسالة ماجستير بلا تكملة المصدر
- ص ٤٠.
- الخميس،
- سلمى غابش سالم. (٢٠٢٢م). المسؤولية المدنية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في مهن الطب الآلي [رسالة دكتوراه، جامعة الإمارات العربية]

- وهي رسالة ماجستير
- ص ٤١
- الشراري، محمد. (٢٠٢٢م). المسؤولية المدنية
- الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، ١٠(٣٨)، ص
-
- المسؤولية المدنية الذكية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة"، من إعداد الدكتور محمد أحمد الشرابي، ونشرت في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، العدد (٢)، الإصدار التسلسلي (٣٨)، بتاريخ
-
- ص٤٦.
- الغنامي، نايف بن ناشي. (٢٠٢٤م). حجية الدليل الرقمي في نظام الإثبات السعودي. مجلة مواقف ، للدراسات الإسلامية والاجتماعية، (٤٣)، ص١٤٥٥.
- بينما هي Apr 2024
- مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة ٤٣(٤٣):٠٠.
- DOI:
- mawq.2024.246897.1015/١٠,٢١٦٠٨
-
- نايف بن ناشي الغنامي
- ص ٤٨. الغنامي، ن. ب. ن. (٢٠٢٤). الضوابط القانونية للذكاء الاصطناعي في إبرام المعاملات القانونية (رسالة دكتوراه). الجامعة السعودية الإلكترونية
- بينما هي بحث : منشورة عبر بوابة المجالات العلمية الجزائرية (ASJP) وموثقة في قاعدة بيانات دار المنظومة.
- بيانات النشر: المجلد ٤، العدد ١، ص ص. ٨٣-٥٨.
- الباحث: د. نايف بن ناشي الغنامي
- ص٤٩
- ، ي. م. ع.

- (٢٠٢٣). دور الدولة في تأطير أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة. جامعة القاهرة
- بينما هو ٢٠٢٥ المجلة القانونية مجلد ٢٤ عدد ٦
- ياسر محمد عبد السلام رجب
- ص٧٦.
- جابر، عبد القادر عبد الله أحمد (٢٠٢٣م). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحكم القضائي -
- بينما هو عبد القادر عبد الله احمد بجاد
-
- ص ١٢١ المالكي، بندر فهد. (٢٠٢٤م). نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية وتطبيقاته على القطاع القانوني. مجلة الشريعة والقانون، ٣(١)، مزيف
- ص١٢٤ احسن، رانيا محمود. (٢٠٢٤م). ظاهرة الهلوسة في أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي وأثرها
- على الممارسة القانونية. مجلة الباحث العربي، ١٦(٢)
-
- ص١٢٥ الطراونة، محمد عبد الله. (٢٠٢٢م). الذكاء الاصطناعي والعدالة الرقمية: التجربة الإماراتية نموذجاً. مجلة القانون والعلوم القانونية، ٤(١)،
- ص١٣١ حمدان، عبد الرحمن. (٢٠٢٣م). التحيز الثقافي في نماذج الذكاء الاصطناعي وأثره على التطبيقات العربية. مجلة الحوسبة العربية، ٥(مزيف
- ولا يوجد مجلة بهذا الاسم
-
- (٢٠٢٣). القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية
- . المراجع المشكوك في دقتها (خلط في التوظيف والمحتوى)

• دراسة (العلي، ٢٠٢٤م) المخصصة لـ "العقود الذكية عبر تقنية البلوكشين":

بالرغم من أن هناك دراسات عامة تبحث في البلوكشين، إلا أن توظيف هذه الدراسة بالذات في هذا الفصل مشكوك في صحته. الباحث وظفها لنقد علاقة "الذكاء الاصطناعي بمكاتب المحاماة"، ثم عاد ليذكر في النقد أن العقود الذكية لا علاقة لها بالذكاء الاصطناعي لأنها أكواد جامدة! هذا التخبط الموضوعي يشير إما إلى أن الدراسة تم اختلاق رابط بينها وبين موضوع

الأطروحة (الذكاء الاصطناعي)، أو أن الباحث لم يقرأ الدراسة أصلاً واقتبس اسماً وتاريخاً عشوائياً ليحشرها في سياق "الدراسات السابقة".

الملاحظة	المرجع	الصفحة التقريبية
يتكرر كثيرًا، ولا توجد بيانات نشر كاملة (ناشر، مجلة، جامعة، ISBN أو DOI). مؤثر قوي يحتاج تحقق.	العيسی (٢٠٢٣) القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وأثارها القانونية	الفصل الأول
مرة يذكر "بحث منشور"، ومرة "مجلة الباحث العربي" سنة ٢٠٢٥، ومرة بدون بيانات. تضارب واضح.	إسماعيل، محمد شحادة (٢٠٢٣) تأثير الذكاء الاصطناعي على المهن القانونية	الفصل الأول
اسم الجامعة غير مذكور إطلاقًا، وهو نقص جوهري.	بلال، فاطمة (رسالة ماجستير) جامعة سعودية	الفصل الأول
يحتاج تحقق؛ لا يظهر رقم تقرير أو جهة إصدار واضحة.	المركز السعودي للأبحاث القضائية (٢٠٢٢) استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم	الفصل الأول
يتكرر باقتباسات طويلة جدًا، ويحتاج التحقق من وجود الدراسة أصلاً.	المعلم سليمان (٢٠٢٥)	الفصل الأول
الفصل المرجع نفسه يرد بصيغ مختلفة. الغنامي (د.ت) ثم (٢٠٢٤) ثم رسالة دكتوراه الأول		

٢) نسبة آراء تفصيلية إلى "بعض الباحثين" دون توثيق كافٍ (خطورة: عالية جدًا)

يتكرر في عشرات المواضع:

"يرى بعض الباحثين..."

"أكد بعض الباحثين..."

"خلص بعض الباحثين..."

واحيانا يتم الإشارة الى مرجع لم يتحدث بهذه الامور

ثم يعقب ذلك رأي قانوني دقيق جداً مولد بالذكاء.

هذا يمثل مشكلة منهجية جسيمة لأن:

- لا يمكن معرفة صاحب الرأي.
- لا يمكن التحقق من صحة النقل.
- يصعب التمييز بين رأي الباحث ورأي المرجع.

مثال ص ٢٩:

تنص المادة (١٣) (لم يذكر أي قانون) على مسؤولية المحامي عن العاملين في مكتبه، لكنها لم تُحدد المسؤولية عند وقوع خطأ تقني داخل المكتب القانوني. وأشار د. محمد بعض الباحثين في بحوثهم المسؤولية القانونية عن أفعال الذكاء الاصطناعي إلى أن القانون لم يحدد مركز “الآلة الذكية” في المسؤولية المدنية يرى الباحث: هذا القصور يجعل معالجة الأخطاء التقنية محل اجتهادات مختلفة وغير موحدة بين المكاتب

ص ٢٩ نفسها: النظام لا يحدد ما إذا كان المحامي ملزماً بالإفصاح عن استخدام الأنظمة الذكية في أعماله. وأشار د. بعض الباحثين إلى أن السرية في البيئة الرقمية تختلف عن السرية التقليدية وتستلزم قواعد جديدة. يرى الباحث: تنظيم مسألة الإفصاح عن استخدام التقنية أصبح ضرورة لضبط الجانب الأخلاقي للمهنة

غالبا ما تكون الاستشهادات غير حقيقة فالكلام مولد بالذكاء والاستشهاد هو فقط للتعمية والتزييف مثال:

ص ٦٢

وفي سياق التحليل الاجتماعي والنفسي، كشفت عبد الرحمن أن مفهوم الثقة في العدالة الرقمية ينقسم إلى بُعدين: ثقة إجرائية تتعلق بنزاهة الإجراءات وشفافيتها، وثقة نتيجية تتعلق بعدالة الأحكام الصادرة، مُشيرةً إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يُعزز الثقة الإجرائية بفضل الاتساق والسرعة، لكنه قد يُضعف الثقة النتيجية إذا أُسيئَ توظيفه أو أفرز تحيزات نظامية. ١

الاستشهاد في الأسفل ص ٤٢

وعند الرجوع للبحث تبين أنه يبدأ من الصفحة ٢٢٧٨

وبأن كافة المعلومات المستشهد بها لم ترد في البحث

هذا مثال بسيط من واقع الاطروحة كاملةً

ص ١٢٥ وقد أشارت الدراسة الصادرة عن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (٢٠٢٣م) إلى أن التحيز الخوارزمي يُشكل أحد التحديات الكبرى في تطبيق تقنيات الذكاء

١ عبد الرحمن، دعاء. (٢٠٢٤م). الذكاء الاصطناعي بين سندان الإبداع ومطرقة القانون: الشخصية القانونية والتطبيقات العملية والمسؤولية القانونية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ص ٤٢.

الاصطناعي في البيئة العربية والإسلامية، موصيةً بتطوير نماذج عربية متخصصة مُدربة على بيانات تعكس السياق الثقافي والقيمي المحلي

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. (٢٠٢٣م). الذكاء الاصطناعي والهوية الثقافية والقيمية: رؤية سعودية. الرياض: مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني

ولدى البحث تبين انه لا يوجد مثل هكذا دراسة

بناء نتائج قانونية على نص قانوني غير حقيقي

اعتمد النص مراراً على المادة (١٣) من نظام المحاماة السعودي وأشار مثلاً في الصفحة ٢٥

" فالمادة الثالثة عشرة التي تُحمّله مسؤولية تصرفات العاملين في مكتبه تُعدّ قاعدة متينة يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق المسؤولية ليشمل الأفعال الناتجة عن استخدام الأنظمة الذكية أو البرمجيات القانونية. وقد أوضح بعض الباحثين في دراساتهم حول المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي أن النصوص القانونية التي تُحمّل الإنسان مسؤولية الإشراف تُعدّ كافية لتأسيس قواعد "المسؤولية الرقمية" دون الحاجة إلى تشريع جديد مستقل، شريطة تفسيرها تفسيراً مرئياً يتناسب مع التطور التقني. هذا المنهج التشريعي القائم على المرونة يضمن بقاء النظام متنسقاً مع تطورات المهنة دون أن يفقد صلتَه بمبادئ العدالة

بينما المادة ١٣ في حقيقتها تنصّل " للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا تجوز مساءلته عما يورده في مرافعته كتابياً أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع

تحميل مواد نظام المحاماة ما لا تحتمله (خطورة: عالية)

مثال واضح:

المادة (١٣)

يفسرها الباحث على أنها تشمل:

- المسؤولية الرقمية.
- الذكاء الاصطناعي.
- الأنظمة الذكية.
- الخوارزميات.

بينما النص النظامي لا يتناول ذلك صراحة.

وهذا يدل على ان الباحث لم يقرأها من الأساس

في نهاية الفصل لدينا مثال واضح عن الصياغة المولدة بالذكاء الاصطناعي:

ص ١٤٣:

خلاصة نقدية شاملة — قراءة اختبارية لمدى كفاية الإطار النظامي الراهن

في خاتمة هذا الفصل، يُقدّم الباحث قراءةً اختباريةً نقديةً شاملةً لمدى كفاية الإطار النظامي السعودي الراهن للتعامل مع التحديات التي رصدها الفصل. وتُجري هذه القراءة "اختباراً بالسيناريو" (Scenario Test) لكل نظام رئيسي ذي صلة:

نظام المحاماة — الاختبار: هل يستطيع نظام المحاماة الحالي محاسبة محامٍ استخدم الذكاء الاصطناعي بصورة مُخلّة بمصلحة موكله؟ الإجابة: نعم جزئياً، عبر أحكام واجب العناية وواجب السرية — لكن بصعوبة إثباتية كبيرة في غياب نص صريح يُحدد معيار "الاستخدام المعيب للذكاء الاصطناعي". النتيجة: الإطار الراهن يسمح بالمحاسبة لكن ليس بكفاءة وحسم كافيين.

نظام حماية البيانات — الاختبار: هل يُحمي النظام موكلاً سعودياً بياناته أدخلت في أداة ذكاء اصطناعي أجنبية؟ الإجابة: النص النظامي يُوجب الحماية — لكن آليات الإنفاذ العابرة للحدود تظل ضعيفة في حال كان المزود أجنبياً خارج الولاية القضائية. النتيجة: حماية نظرية قوية وحماية عملية محدودة.

نظام الإثبات — الاختبار: هل تتمتع المذكرة التي كُتبت بالكامل بواسطة الذكاء الاصطناعي وراجعها المحامي بحجية قانونية كاملة؟ الإجابة: لا تُعارضها نصوص النظام صراحةً، لكن حجبتها تظل رهينةً بالسلطة التقديرية للقاضي الذي قد يرفضها. النتيجة: يُوجد عدم يقين تشريعي يُضّر بالممارسة المهنية.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية — الاختبار: هل يُمكن ملاحقة من يُنشئ منصة تقدم استشارات قانونية بالذكاء الاصطناعي دون ترخيص؟ الإجابة: يتعلق الأمر بتكليف هل هذه المنصة تمارس مهنة المحاماة (نظام المحاماة) أم تنتهك نظام الجرائم المعلوماتية. وفي الغالب لا يُعطي نظام الجرائم المعلوماتية هذا النوع من الفعل لأنه لا يتضمن ضرراً معلوماتياً مباشراً كالاختراق أو التشهير. النتيجة: ثغرة تشريعية واضحة في هذا الملف.

خلاصة القراءة الاختبارية: إن الإطار النظامي الراهن يُوقّر "شبكة أمان بالحد الأدنى" وليس حمايةً شاملةً كافيةً لمواجهة إشكاليات توظيف الذكاء الاصطناعي في المهنة القانونية. وهذا الحد الأدنى كافٍ لمعالجة بعض الحالات البسيطة والصريحة، لكنه يُعجز عن الإجابة على أغلب الأسئلة الجوهرية المطروحة في هذا الفصل بصورة كافية وحاسمة. ومن ثم، فإن التشريع

الصريح ليس ترفاً أكاديمياً بل ضرورة عملية ملحة تقتضيها مصلحة الموكلين وسلامة المهنة واستقرار المنظومة العدلية.

النتيجة النهائية:

الأطروحة تعاني من تزييف وانتحال واضح حيث تم الاعتماد على آلية حشو مراجع بأسماء شائعة مع إرفاق سنوات حديثة (٢٠٢٤، ٢٠٢٥) لإعطاء انطباع زائف بالحدث، دون وجود كتب أو أبحاث حقيقية منشورة تطابق ما نسب إليها من أفكار داخل المتن.

أخلاقيات البحث العلمي

يجب على الباحث الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وعلى وجه الخصوص:

- ١- العزو الدقيق لكل فكرة أو رأي فقهي أو حكم قضائي لصاحبه الأصلي، وتجنب الاقتباس المشوه الذي يخرج النص عن سياقه لخدمة فرضيتك.
- ٢- الموضوعية والتجرد: الابتعاد عن الهوى الشخصي أو التعصب لرأي فقهي معين؛ إذ يجب عرض الآراء المؤيدة والمعارضة بإنصاف قبل ترجيح أحدها.
- ٣- الدقة في النقل: تحري الدقة المتناهية عند نقل النصوص التشريعية أو المبادئ القضائية، فخطأ في "كلمة" قد يغير المبدأ القانوني بالكامل.
- ٤- التواضع العلمي: تجنب عبارات الجزم المطلق أو تسفيه آراء الفقهاء السابقين؛ واستخدم لغة رصينة تنم عن الاحترام.
- ٥- الجدة والنفع: الالتزام بتقديم إضافة حقيقية للمكتبة القانونية، والابتعاد عن التكرار النمطي أو السرقة العلمية المقنعة (إعادة صياغة أبحاث الآخرين). ونسب أعمال الآخرين أو مجهوداتهم إلى الباحث بشكل مباشر أو غير مباشر.

تفصيل النقاط السلبية (الأكاديمية والمنهجية والموضوعية)

نص الخطة يذكر في الفصل الأول: تمهيداً لاقتراح تصور تنظيمي متكامل في الفصل الخامس، بينما الخطة الشاملة للرسالة تتكون من أربعة فصول فقط!

٢. قصور المنهجية التشريعية وإحجام نصوص في غير موضعها (خلل في التكييف القانوني)

اعتمد الباحث في تدليله على مسؤولية المحامي عن أخطاء التقنية على المادة (١٣) من نظام المحاماة بحجة أنها تنص على أن المحامي مسئول عن "تصرفات من يباشر العمل تحت إشرافه".

صياغة ذكاء اصطناعي واضحة: [DI1] تعليق عليه

عليه تعليق [١٢٢DI]:

الانتقاد الموضوعي: المادة (١٣) تخص الأشخاص الطبيعيين العاملين في المكتب (المحامين المتدربين والمنسوبيين)، ولا يجوز تحميل النص أكثر مما يحتمل بمنح "الذكاء الاصطناعي" شخصية حكومية أو إلحاقه بمن يباشر العمل تحكيمياً.

إسقاط قواعد مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه (المادة ١٢٩ من نظام المعاملات المدنية) على برامج الذكاء الاصطناعي دون تمحيص للفرق بين "التابع (الإنسان)" و"الأداة التقنية" يُعد خلطاً شنيعاً في التكيف القانوني ومبادئ مسؤولية الحارس أو مسؤولية المتبوع.

٣. التكرار والاجترار وركاكة الإسناد العلمي (ضعف المنهج التحليلي)

كثرة التكرار المفرط لعبارات مجهولة ومهمشة؛ مثل: (أشار جانب من الفقه، يرى جانب من الفقه، أوضح جانب من الفقه، أشار د. جانب من الفقه) دون إسناد علمي دقيق للباحثين بأسمائهم وأبحاثهم الأصيلة.

ورود استشهادات علمية مبتورة وبدون تواريخ أو عبارة (د.ت) بشكل مكرر ومبالغ فيه (مثل: محمود وعناني د.ت).

٤. عدم انضباط المصطلحات القانونية والتقنية (الخلل المفهومي)

المشكلة: الخلط المفهومي في الدراسات السابقة وفي صلب الدراسة بين "العقود الذكية (Smart Contracts)" القائمة على تقنية البلوكتشين (Block-Chain) وأكواد البرمجة الثابتة، وبين "تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)" القائمة على النماذج اللغوية والتعلم الآلي (Machine Learning).

٥. التناقض بين الحدود المحددة ونطاق التحليل الميداني والتشريعي

حدد الباحث الحدود البشرية بـ (المحامين النظاميين والممارسين... دون التوسع إلى القضاة)، في حين أنه يقم التطبيقات القضائية والتننبؤ بالأحكام وممارسات التقاضي الرقمي للمحاكم بشكل مكرر وموسع في تحليل حدود عمل المحامي.

نص الباحث في التساؤلات والأهداف على إجراء دراسة مقارنة مع (التجربة الإماراتية، اللائحة الأوروبية AI Act، ومسار التنظيم الأمريكي)، بينما لم يفرّد لهذه الموازنة المعمّقة مكاناً أطروحياً صريحاً ضمن هيكل خطة الرسالة سوى إشارات عابرة ومبتورة في المطالب.

٦. غياب منهجية التحليل الميداني والمسحي (فجوة أسلوبية)

المشكلة: يعنون الباحث الفصل الثالث بـ "واقع وتحديات استخدام الذكاء الاصطناعي في مكاتب المحاماة" و"أنماط الاستخدام الفردي"، ولكنه يعالجه باستعراض نظري تحليلي مجرد دون استخدام أداة دراسة ميدانية (كاستبانة علمية أو مقابلات مقيسة مع أصحاب مكاتب المحاماة في السعودية)، مما يجعل النتائج المرجوة مجرد انطباعات شخصية تفتقر للإثبات الإحصائي والواقعي.

ثالثاً: طريقة المعالجة والتطوير المقترحة (خطة الإصلاح الشاملة)

حتى ترتقي هذه الأطروحة إلى المستوى الأكاديمي اللائق بنيل درجة الدكتوراه في القانون، يجب على الباحث اتباع خطوات الإصلاح التالية

. الضبط الهيكلي والشكلي الصارم

تفعيل المقارنة التشريعية: تخصيص مبحث أو مطلب مستقل في كل فصل للتحليل المقارن مع (التشريع الأوروبي AI Act 2024، والتجربة الإماراتية) لتغطية التساؤل الثالث والإيفاء بالتزامات خطة الدراسة. أو تعديل التساؤل على الأقل

٢. إعادة التكييف القانوني التأصيلي

تأصيل مسؤولية حراسة الأشياء والأدوات التقنية:

التوقف عن إسقاط المادة (١٣) من نظام المحاماة والمادة (١٢٩) معاملات مدنية (مسؤولية المتبوع) بصورة غير دقيقة على الذكاء الاصطناعي

البدء بتأصيل المسؤولية على أساس "مسؤولية حارس الأشياء/الأجهزة" أو "الخطأ المفترض/المباشر للمحامي" في التزامه ببذل عناية صادقة والتحقق الشخصي من المخرجات القانونية قبل تقديمها للعميل أو المحكمة.

الفصل الثام بين العقود الذكية والذكاء الاصطناعي: أفراد مبحث مبسط لتمييز الخوارزميات التشغيلية التوليدية (Generative AI) عن برمجيات البلوكشين الذكية الثابتة (Smart Contracts) لرفع أي غموض مفهومي.

٣. التحرير العلمي والأكاديمي الدقيق

-التخلص من هويات الفقه المجهولة: استبدال عبارات (ويرى جانب من الفقه) بذكر اسم الفقيه/الباحث والجهة والمصدر لسلسلة الآراء المعروضة.

-ضبط التهميش المرجعي: معالجة جميع المراجع المنقوصة والمجهولة التاريخ (د.ت) والاعتماد المباشر على الأبحاث والدوريات العلمية المحكمة الموثوقة برقم المجلد والإصدار وسنة النشر.

-تقديم آراء من وحي الباحث لا من الذكاء الاصطناعي

٤. تعزيز الجانب التطبيقي والميداني (الفصل الثالث)

دعم الفصل الثالث إما بـ:

دراسة مسحية ميدانية: إعداد استبانة موجهة للمحامين الممارسين في المملكة لرصد الواقع الفعلي للاستخدام والتحديات بشواهد وأرقام إحصائية.

أو تعديل المنهجية: لتصبح دراسة تحليلية نظامية وتعديل عنوان الفصل ليصبح "الأثار والأنماط العملية لتطبيق الذكاء الاصطناعي..."

٥. تطوير التصور التنظيمي المقترح (الفصل الرابع)

تحويل التصور المقترح من مجرد توصيات عامة إلى "مشروع لائحة تنظيمية" أو "قواعد استرشادية حوكمية" تتكون من مواد وصياغات تشريعية مقترحة لإدراجها إما ك (لائحة تنفيذية لنظام المحاماة لاستخدام التقنيات الحديثة) أو (مدونة سلوك رقمي للمحامين)، تشتمل على:

قواعد الإفصاح والشفافية مع العملاء عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

ضوابط حظر إدخال البيانات الحساسة للموكلين في النماذج اللغوية المفتوحة.

تحديد معايير الترخيص والرقابة التقنية على المكاتب.

الخلاصة

الأطروحة تمتلك فكرة واحدة أساساً متيناً يُبرز المجهود البحثي المبذول، ولكنها في وضعها الحالي تحتاج إلى مراجعة شاملة وإعادة تكييف منهجية وصياغية وصيانة علمية دقيقة للأسباب سالفة الذكر. الأخذ بهذه الملاحظات سيعزز أصالة الدراسة، ويضمن خروجها كمرجع قانوني وطني رفيع يخدم البيئة العدلية السعودية والمكتبة القانونية العربية

أعيد التذكير

شرح طريقة التوثيق التفصيلية:

أولاً: باللغة العربية:

يتم وضع رقم مرتفع في المتن، ويقابله في الهامش التوثيق التالي:

الكتب : بالترتيب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، رقم الطبعة (إن وجدت)، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

○ مثال : د . إبراهيم يوسف هرموش، النظام القانوني لخصخصة الشركات العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٢٥، ص ٥٠.

وعند ذكر الكتاب لأول مرة، يجب استيفاء كافة البيانات، أما في المرات التالية، فيتم الاختصار. مثالنا السابق: د. إبراهيم هرموش، المرجع السابق، ص ١٥٥.

أما عند التكرار المتتالي في نفس الصفحة مباشرةً دون فواصل (هامش ٢٠-٢١):

نكتب: المرجع نفسه، ص ٣٣.

- وفي حال استخدام أكثر من مرجع واحد للمؤلف نفسه، تُكتب بيانات كل واحد من هذه المراجع كاملة عند الاستشهاد بها في المرة الأولى، ويكتب عند الاستشهاد المتكرر، اللقب العائلي للمؤلف، ثم عنوان مختصر للكتاب، ثم رقم الصفحة.

مثال: في حالة الاستشهاد بأكثر من مؤلف للدكتور سليمان الطماوي، نوثق المراجع كاملة في المرة الأولى، ثم لاحقاً نكتب، الطماوي، الأسس العامة، ص ٣٠.

أو الطماوي، مبادئ القانون الإداري، ص ٤٤
للمقالات: الترتيب: اسم الباحث، عنوان البحث، اسم المجلة، الجهة المصدرة، السنة/العدد، الصفحة. رقم (DOI) إن وجد، ثم عنوان الموقع الإلكتروني وتاريخ الاسترجاع.

• مثال: د. محمد الأمين بشرى، المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ١١، ع ٤، ٢٠٢٣، ص ١٦٨.

DOI: 10.37312/0324-011-004-005 www.kilaw.edu.kw, تم

الاسترجاع بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٥

توثيق الرسائل الجامعية (ماجستير/دكتوراه)

الترتيب: اسم الباحث، عنوان الرسالة، (رسالة دكتوراه/ماجستير)، الكلية، الجامعة، السنة، الصفحة.

مثال: د. محمد جلال، المسؤولية المدنية عن الأخطاء الطبية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ٢١٠.

توثيق الأحكام القضائية (هام جداً في القانون)

الترتيب: المحكمة (نقض/إدارية عليا)، الدائرة، تاريخ الجلسة، رقم الطعن، السنة القضائية، المجموعة (إن وجدت).

مثال: محكمة النقض المصرية، الدائرة المدنية، جلسة ٢٠٢٣/٥/١٥، الطعن رقم ١٢٠٠، لسنة ٩٠ ق.

توثيق النصوص القانونية (التشريعات)

الترتيب: اسم القانون، رقمه، سنة صدوره، الجريدة الرسمية (العدد والتاريخ).

مثال: القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨، المنشور بالوقائع المصرية، العدد ١٠٠، بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٩.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

طريقة كتابة المراجع الأجنبية أسفل الصفحة في المتن

. ترتيب البيانات (لأول مرة) (الكتاب)

يتم كتابة المرجع الأجنبي (الكتاب) باللغة الأصلية (فرنسية أو إنجليزية) بالترتيب التالي:

- . اللقب، ثم الحرف الأول من الاسم الأول.
- . عنوان الكتاب (بخط مائل *Italic*).
- . بيانات النشر: دار النشر، مكان النشر، الطبعة (Ed)، السنة.
- . الصفحة: يُرمز لها بـ (p.) للصفحة الواحدة، أو (pp.) لمجموعة صفحات.

مثال لكتاب:

- Smith, j., *Civil Responsibility in the Digital Age*, 2nd ed., Oxford University Press, London, 2022, p. 45.

المقالات في المجلات المحكمة:

اسم الباحث اللقب ثم الحرف الأول، عنوان المقالة، اسم المجلة بخط مائل، المجلد (Vol)، العدد (No)، السنة، الصفحة (p.)، المعرف الرقمي (DOI)، رابط الموقع (URL)، (تاريخ الاسترجاع).

مثال لمقالة مع DOI:

Johnson, A., Legal Implications of Blockchain Technology in Contract Law, *Journal of Digital Jurisprudence*, Vol. 12, No. 3, 2023, p. 45, doi.1234577, Available at: www.sciencedirect.com, (Accessed: 15 March 2024)

. قواعد التكرار (الاختصارات اللاتينية)

المرجع السابق مباشرة (بدون فاصل):

نستخدم مصطلح (Ibid.) وهو اختصار لـ Ibidem.

مثال: Ibid., p. 50 (تعني نفس المرجع السابق في الصفحة ٥٠).

المرجع السابق (مع وجود فاصل): نكتب لقب المؤلف ثم مصطلح (Op. cit.) وهو اختصار لـ Opere citato.

مثال: Smith, Op. cit., p. 60 (تعني مرجع سميث السابق ذكره).

. ملاحظات فنية هامة:

لغة الهامش: يُكتب المرجع الأجنبي من اليسار إلى اليمين حتى لو كانت الرسالة باللغة العربية.
تعدد المؤلفين: إذا زادوا عن اثنين، نكتب اسم الأول ثم (et. al.) وهي تعني "وآخرون" مثال

J. Roberts, **et.al.**, Regulatory Frameworks for Autonomous Vehicles: A Comparative Study, International Law Review, Vol. 29, No. 2, 2023, p. 112, doi.1234567890, Available at: www.oxfordjournals.org/ilr/article/456, (Accessed: 15 March 2024)